

مقدمة الفصل

أدت الفضائح المالية التي عرفتتها العديد من الشركات الدولية وما نتج عنها من حالات افلاس وانهيار إلى الحاجة لإعادة النظر في الجهات المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ، ووجد أن سبب هذه الفضائح هو التلاعب بالبيانات المالية واطهارها بغير شكلها الصحيح من خلال استغلال الثغرات التي تركتها المعايير المحاسبية بعض المعالجات والسياسات المحاسبية وهذا التلاعب عرف بمصطلح "المحاسبة الإبداعية . "

ومن خلال هذا الفصل سيتم تناول ممارسات المحاسبة الإبداعية المحاسبة من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية

المبحث الثاني : أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في بيانات القوائم المالية والإفصاح .

المبحث الثالث : ممارسات المحاسبية الإبداعية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وإجراءات الحد منها .

المبحث الأول : الاطار النظري لممارسات المحاسبة الابداعية

أصبح مفهوم المحاسبة الابداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد انهيار العديد من الشركات الكبرى في العالم ومن أهمها شركة " Enron"، فقد تبين لهم انه من خلال البيانات المالية يستطيع المحاسب المحترف وبخبرته تحريف البيانات المالية باستقلال الثغرات الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية دون أن يخالفها وهذا ما يسمى بالمحاسبة الابداعية، هذه الممارسات احيانا يمكن الكشف عنها وأحيانا أخرى يظل ذلك مستحيلا .

المطلب الأول : التلاعب المحاسبي

يستطيع المحاسب بدهائه وخبرته أن يدمج المعطيات المحاسبية ليعطي انطباعا مخالفا لما هي عليه حقيقة المؤسسة وهذا لتحقيق مصالح الادارة ، وهذا ما عرف بالتلاعب المحاسبي.

1- مفهوم التلاعب المحاسبي

جاءت تعريفات عديدة للتلاعب المحاسبي منها :

- **التعريف الأول** : عرف كل من " **stolowy & Breton** " 2003، أن التلاعب المحاسبي هو: " استخدام الادارة للمجال الاختياري عند اختيار السياسات والمعالجات المحاسبية بحيث تؤثر على إمكانية نقل الثروة بين الشركة وجمهورها (التكاليف السياسية) ، المساهمين (تكلفة رأس المال) ، أو المديرين (تكلفة التعويضات او الحوافز) " ¹.

- **التعريف الثاني** : عرف حماد، 2005 ، بأن التلاعب المحاسبي هو : " خلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية عن العائد والمخاطرة " ².

ويرى حماد أن التلاعب يمارس بطرق مختلفة وهي :

¹ H.stolowy , G.Breton , **Accounts Manipulation : A Literature Review and Proposed Conceptual Framework**, Review of Accounting and Finance , Volume 3, Issue :1, United Kingdom, 2003, p:3 .

² حماد طارق عبد العال، **مرجع سابق** ، ص53 .

- العمليات الحقيقية : كالتحكم في توقيت بعض الصفقات أو تكلفتها .
- العمليات المحاسبية : مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تطبيقاتها أو تغيير السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة ، أو تبويب عناصر بيان الدخل بشكل معين من العمليات الوهمية كالغش والتزوير .
- من خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص مفهوم التلاعب المحاسبي على أنه : " التصريح بعائد الشركة (دخلها) و مخاطرها بصورة مضللة ، والتي تنشأ باستغلال المجال الاختياري المتاح عند اعداد قوائمها المالية بغرض تحقيق أهدافها الخاصة " .

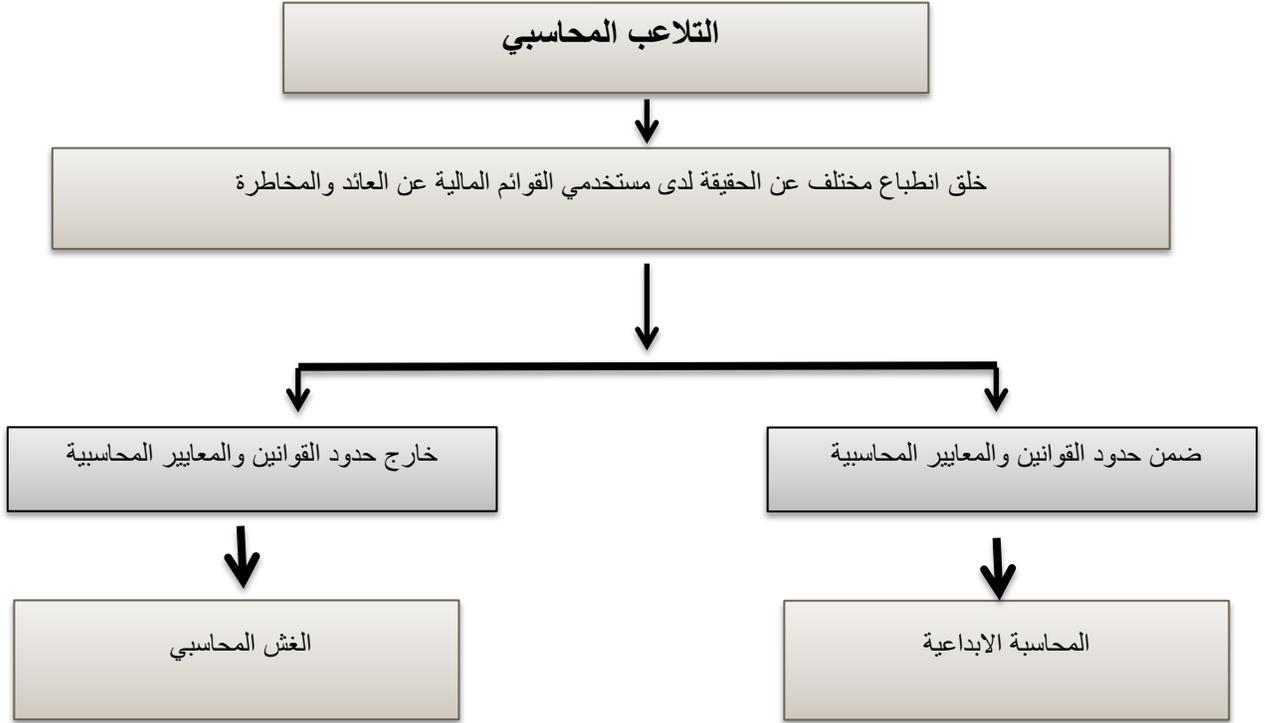
2- أشكاله

حسب ما يراه Balacui and all ، 2009 " يمكن تصنيف التلاعب المحاسبي أو ما يسميه البعض بتحريف البيانات المالية إلى صنفين¹ .

- 1-2- التلاعب المحاسبي خارج حدود القوانين والمعايير المحاسبية .
- 2-2- التلاعب المحاسبي ضمن حدود القوانين والمعايير المحاسبية .

¹ Diana Balacui , Victoria Bbolgdan & alina Beatrice Vladu, **A brief review of creative accounting literature and its consequences in practice** , Annales universitatis apulensis series economica , volume 11 ; N°1 Romania , 2009,p172.

الشكل رقم (01): أشكال التلاعب المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ماسبق ذكره .

2-1- التلاعب المحاسبي خارج حدود القوانين والمعايير المحاسبية

ويسمى بالغش المحاسبي (Accounting fraud) ، بحيث :

- يعرفه Hounnonandji ، 2011 " على أنه ذلك السلوك الانتهازي المعتمد في الحذف والتحريف والذي يؤدي

لتغليب الآخرين ويسبب خسارة لديهم ، ويحقق في المقابل الفائدة لممارسه"¹.

¹ Hounnonandji francis , **Histoires ordinaires de fraudes**, 1ère édition, éditions Eyrolles :paris, France , 2011 , pp 4-5 .

- و يعرفه كلا من Riley & Rezaee ، 2010 " على أنه مصطلح عام يتضمن معانٍ متنوعة ، من خلاله يمكن لبراعة الفرد ورغبته في الحصول على منافع تميزه عن غيره يعتمد تقديم حقائق كاذبة ومزيفة باستخدام الحيل ، الخداع ، وخرق القانون للتحايل على الآخرين"¹ .

2-2- التلاعب المحاسبي ضمن حدود القوانين والمعايير المحاسبية

يتمثل التلاعب المحاسبي ضمن حدود القوانين والمعايير المحاسبية في استغلال الثغرات الموجودة في السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها (المرونة المحاسبية) ونقاط ضعفها في سبيل اظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الاجراءات على حساب باقي الفئات ذات المصلحة في الشركة ، ويسمى هذا الشكل من التلاعب المحاسبي ب : " المحاسبة الإبداعية "² .

ويكمن الغرض الرئيسي للمحاسبة الإبداعية في إظهار الواجهة الزائفة عن عائد الشركة (أرباحها) وهيكل مخاطرها (الديون وحقوق الملكية) ، ويمكن أن تستخدم في ذلك العديد من الطرق ، ومن أبرزها ثلاث ممارسات شائعة الاستخدام في تحريف عائد الشركة وهي : إدارة الأرباح ، تمهيد الدخل ، ومحاسبة التخلص من كل الخسائر في سنة رديئة .

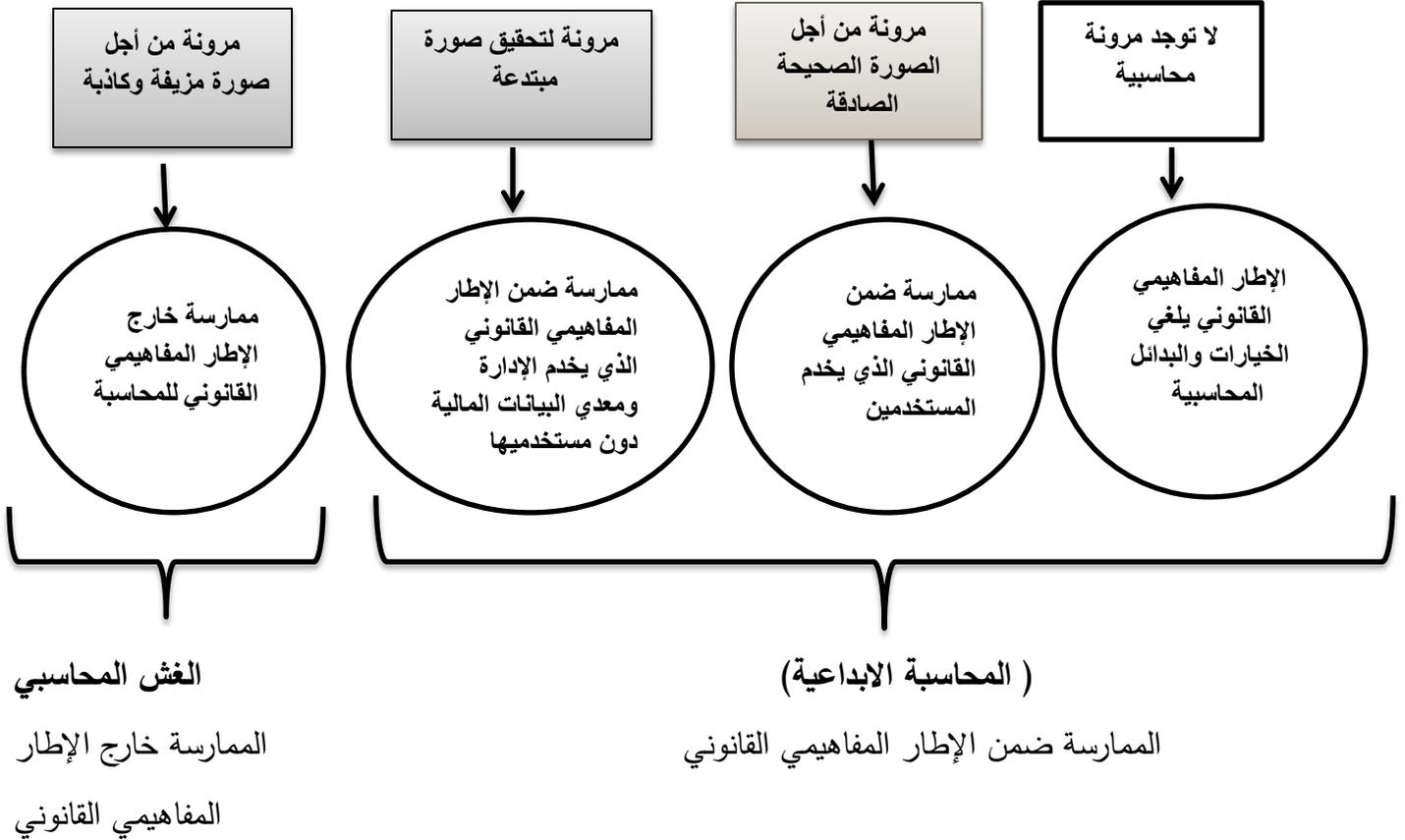
وتختلف هذه الممارسات مع غش البيانات المالية في كون هذا الأخير يمارس بخرق القوانين والمعايير المحاسبية ومرتكبه يتابع قضائياً ، أما المحاسبة الإبداعية فتمثل استخدام المرونة المحاسبية على تعدد البدائل ، الطرق والسياسات المحاسبية ، وتوفر منح الخيارات الأكبر للشركة لتختار ما يناسبها واطهار ادائها التشغيلي نهاية كل فترة على النحو الذي يتوافق مع أعمالها .

¹ Rezaee Zabihollah, Riley Richard , **Financial statement Fraud , prevention & detection** , 2nd edition , John & Sons inc : new Jersey , Canada, 2010 , p15 .

² طارق عبد العال، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة ، الطبعة 1، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص65 .

فمن ساهم في وجود هذه المرونة لم يضع في حسبانته أنه يمكن استقلالها لتحميل البيانات المالية بما يناسب أهواء إدارات الشركات، والشكل الآتي يوضح الفرق بين المحاسبة الإبداعية وغش البيانات المالية من منظور المرونة المحاسبية والمقترح من طرف " Jones، 2011 " ¹ .

الشكل رقم (02) : التلاعب المحاسبي والمرونة المحاسبية



المصدر :

Michael John Jones , Creative accounting , fraud and international accounting scandals , 1st edition , John Wiley & Sons Ltd publication . chichester , England ,2011,p:7.

¹ Michael John Jones . Creative accounting , fraud and international accounting scandals , 1st edition , John Wiley & Sons Ltd publication . chichester , England ,2011,p:7.

ويتضح من خلال الشكل رقم (02) أعلاه : أنه كلما زادت المرونة المحاسبية ضمن الإطار المفاهيمي القانوني للمحاسبة ، كلما اتجهنا نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية تلبية لأغراض الإدارة ومعدّي القوائم المالية دون مستخدميها ، أما ممارسة غش البيانات المالية فإنها تمارس خارج الإطار المفاهيمي القانوني للمحاسبة سواء بتواجد المرونة المحاسبية أو غيابها¹ .

المطلب الثاني: ماهية المحاسبة الإبداعية وعوامل ظهورها

أول ظهور لمصطلح المحاسبة الإبداعية في كتاب المفكر الانجليزي " Ian Griffiths " عام 1986م بعنوان " المحاسبة الإبداعية"² ، ويمكن القول بان المحاسبة الإبداعية تعد من مواليد الثمانينات فهي ليست حديثة النشأة ، وظهرت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت بداية الثمانينات ، ثم تطورت ممارستها لتكون مشكلة عصرية لاسيما بعد الانهيارات المالية الأخيرة التي ضربت العديد من الشركات الكبرى .

1- مفهوم المحاسبة الإبداعية

لم يتفق المفكرين والباحثين على تعريف واحد ومحدد لمصطلح المحاسبة الإبداعية إلا أنه يمكن تسليط الضوء على بعض منها :

- **التعريف الأول :** عرف Naser ، 1993 أن : " المحاسبة الإبداعية هي تحويل الأرقام من المحاسبة المالية من واقعها المعتاد إلى المرغوب فيه بانتهاز الفرصة واغتنامها أو تجاهل بعض منها"³ .

- **التعريف الثاني :** عرف amat & all ، 1999 أن " المحاسبة الإبداعية بأنها عملية تحويل القيم المحاسبية المالية من صورتها الحقيقية عما هي عليه إلى صورة مرغوبة حسب معديها ، حيث تعطي القيم الجديدة ميزة

¹ Michael John Jones , OP .cit ,p:7.

² Michael John Jones , idem, p:05.

³ Diana Balacui , Victoria Bbolgdan & alina Beatrice Vladu, Op , cit ,p:174

إيجابية للشركة دون المساس بأي من المبادئ والقواعد المحاسبية وذلك من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين والثغرات الموجودة أو تجاهل بعض منها"¹.

- **التعريف الثالث :** عرف محمد مطر ، 2006 ، أن المحاسبة الإبداعية أو كما اطلق عليها المحاسبة الخلاقة على أنها " الاجراءات التي تقوم بها في بعض الأحيان أدارات الشركات من اجل تحسين صوري إما في ربحيتها أو مركزها المالي أو كلاهما معا، وذلك باستغلال الثغرات الموجودة في أساليب واختبارات التدقيق الخارجي، أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تجيزها المعايير المحاسبية الدولية او غيرها مما يعرف بالمبادئ المتعارف عليها، سواء بشأن أساليب القياس أو أساليب الإفصاح المتبعة عند إعداد البيانات المالية المنشورة، مما يؤثر سلبا على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك البيانات سواء بالنسبة للأرقام أو بالنسبة للمركز المالي، ومن ثم على مصداقية النسب المالية"².

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم للمحاسبة الإبداعية على أنها " العملية او الممارسة التي يستطيع المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين المحاسبية، وذلك عن طريق استغلال الثغرات وتعدد البدائل المتاحة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تجيزها معايير المحاسبة الدولية أو غيرها مما يعرف بالمبادئ المتعارف عليها لمعالجة البيانات المحاسبية أو التلاعب بها وعدم اظهارها في صورتها الحقيقية بقصد تحقيق أهداف محددة .

1- خصائصها

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخلاص أن المحاسبة الإبداعية تشترك في :

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والخداع في مهنة المحاسبة .

¹ Amat orial , oliveras ester , **Ethics and creative accounting , some empirical evidence on accounting for intangibles in Spain** , working paper,1999, p :7 available from, <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract id=563313>: 22/06/2015.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 2006، ص 101 .

- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية يمتلكون قدرات مهنية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم المالية ويستطيعون تحويلها إلى الشكل المرغوب فيه .
- تعدد بدائل القياس المحاسبي ساعد على ظهور المحاسبة الإبداعية.
- إن استخدام المحاسبة الإبداعية لا يكون في الاجراءات والمبادئ المحاسبة بحد ذاتها ، وغنما في كيفية استخدامها وتوظيفها بغرض تحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي من اجله لخدمة أغراض معينة .

2-العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية

أشار Amat & all ،1999، بأن هناك عوامل ساعدت في ظهور المحاسبة الإبداعية وهي كما يلي ¹:

- حرية الاختيار بين المبادئ المحاسبية :

تسمح القواعد والسياسات المحاسبة للشركة احيانا أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد قوائمها المالية ، حيث تسمح العديد من المعايير المحاسبية بالاختيار بين البدائل المحاسبية المختلفة ، وهذا ما يترتب عليه اختيار الشركة للطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق افضل صورة لأداء الشركة .

- حرية التقديرات المحاسبية :

يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع وهذا ما يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقا ، ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الانتاجي للاستثمارات بغرض احتساب الإهلاكات عادة ما تتم هذه التقديرات داخل الشركة ، وهذا ما يتيح الفرصة للمحاسب المبدع من التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه ، وهذا ما يتيح الفرصة للمحاسب المبدع من التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه ، ويتم ذلك عن طريق صياغته التقرير او التحيز في إعداد تلك

¹ عماد سليم الاغا ، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية ، رسالة ماجستير ،2011، جامعة الأزهر ، غزة ، ص ص 82-84 .

التقديرات بشكل متقائل أو متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها .

- توقيت تنفيذ العمليات :

يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ و حدوث العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للشركة ، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً فقد توجب تنفيذ بعض العمليات أو تعجل في تنفيذها ، وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة .

المطلب الثالث: دوافع اللجوء إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية

هناك مجموعة من الأسباب دفعت مدراء ومحاسبي الشركات بأن يبدعوا طرق وأساليب التلاعب بالحسابات المالية ومن بين هذه الاسباب¹ :

1- التلاعب الضريبي

تقوم بعض المنشآت المالية من خلال أساليب المحاسبة الإبداعية بتخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات ، وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي سيتم احتساب قيمة الاقتطاع الضريبي بناء على قيمة هذا الوعاء .

2- الحصول على التمويل

غالباً ما تسعى إدارات الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة عندما تعاني الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها الاستغلالية أو الاستثمارية وأحياناً لسداد التزاماتها ، ولكي تحصل على تمويل من المؤسسات المالية فإنها سوف تخضع لشروط معينة يجب توافرها قبل الموافقة على منح هذا التمويل ، ومن ضمن الشروط الواجب توافرها للموافقة على التمويل هو أن تكون نتيجة النشاط والوضع المالي للشركة خلال الفترة من استلام التمويل لغاية سداده يسمح بسداد أصل التمويل والفوائد المترتبة عليه ، وهذا الشرط

¹ جبر ابراهيم الداعور ، نواف عادل ، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين الاوراق المالية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، سلسلة الدراسات الانسانية المجلد رقم 17 العدد الاول ، غزة فلسطين ، 2009 ، ص ص 829-831 .

لا يمكن للمؤسسة المالية ان تقدره أو تتوقعه إلا من خلال قراءتها وتحليلها للوضع المالي السابق لهذه الشركات طالبة التمويل ، وهنا تلجأ الشركات إلى استخدام اساليب المحاسبة الابداعية بهدف تحسين قيمتها الأمر الذي سيؤثر في اتخاذ القرار الائتماني لدى المؤسسات المالية.

3- التأثير الايجابي على سمعة الشركة في السوق المالي

تستخدم أساليب المحاسبة الابداعية أحيانا بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء الشركات والتي لا تسمح ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي ودون تدخل من إدارة الشركة ، وإذا لم يحدث ذلك التدخل من قبل إدارة الشركة سوف تتأثر سمعتها بصورة سلبية تجاه السوق وخصوصا أمام مساهميها ، ولذلك فإن أحد دوافع استخدام أساليب المحاسبة الابداعية هو التأثير الايجابي على سمعة الشركة .

4- الحصول على مكافآت للمديرين

حيث يقوم المديرين بممارسة أساليب المحاسبة الابداعية وذلك لزيادة الارباح وخاصة إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بالأرباح .

5- لغايات التصنيف المهني

تتنافس العديد من الشركات في نفس القطاع على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف النهي الذي تجريه بعض الهيئات الدولية أو المحلية ، ويستند هذا التقييم على العديد من المعايير من ضمنها تقييم القيمة المالية ، ووضع الشركة من ناحية القوة المالية وبالتأكيد يستدل على ذلك من خلال قراءة القوائم المالية الصادرة عن تلك الشركات ولهذا تلجأ العديد من الشركات إلى تحسين قوائمها المالية للحصول على تنيف متقدم وذلك باستخدام أساليب المحاسبة الابداعية المختلفة .

6- تجنب التكلفة السياسية

تتمثل تلك التكلفة التي قد تتحملها الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم نتيجة القوانين والأنظمة التي تفوضها الدولة مثل قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة ، لذلك قد تلجأ إدارة

الوحدات الاقتصادية إلى تبني إدارة الأرباح أو اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض هذا الربح وذلك لكي تتمكن هذه الوحدات من تجنب تلك التكلفة.

المبحث الثاني : أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية وأهم المعايير المحاسبية الدولية التي تساعد على ممارسة هذه الأساليب

تعطي المعايير المحاسبية الدولية مجالات للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثر في القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة حيث تختار طريقة محاسبية من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أن هذه المعلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، إلا ان اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية واسلوب الافصاح عنها يكون في كثير منها تتأثر بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينتج عنه اثار سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها في القوائم والتقارير المالية .

وفي هذا المبحث سنتناول بعض المظاهر التي يتم فيها استخدام المحاسبية الإبداعية في بيانات القوائم المالية (القياس) والافصاح

المطلب الأول : أساليب المحاسبة الإبداعية في بيانات القوائم المالية عند عملية القياس (التقييم المحاسبي)

هناك عدة أساليب لممارسة المحاسبة الإبداعية في عناصر القوائم المالية تتمثل في :

1- أساليب المحاسبة الإبداعية في بيانات الميزانية (المركز المالي)

تظهر أساليب المحاسبة الإبداعية في بيانات الميزانية من خلال العناصر التالية¹ :

1-1- الأصول الثابتة الغير ملموسة : وذلك من خلال

- المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية .

¹ الحلبي حسن، محمد مطر ، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، 2009 ، ص40-41 .

- الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة ، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة .

- إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء (الاهتلاك) المتبعة في تخفيض هذه الأصول .

- التلاعب في نسب او معدلات إطفاء تلك الأصول عن طريق تخفيضها عن النسب أو المعدلات المتعارف عليها .

2-1- الأصول الثابتة المادية (الممتلكات ، المنشآت والمعدات) : وذلك من خلال

- عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية واتباع طريقة إعادة التقييم واطهار الفائض ضمن قائمة الدخل (جدول النتائج) بدلا من من اظهاره ضمن حقوق المساهمين .

- التلاعب في نسب الاهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق ، أو التغيير الغير مبرر في طرق الاهلاك مثلا من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص او العكس .

- التلاعب في تصنيف بعض الأصول بقصد التأثير على قسط الاهتلاك والقيم التي تدرج في الميزانية الاستثمارات طويلة الاجل وإعادة تصنيف الأراضي المملوكة إلى أراضي تحت التطوير .

- عدم الافصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض او اصول مؤجرة .

3-1- الأصول المتداولة : وذلك من خلال¹

- التلاعب في اسعار (قيم) السوق التي تستخدم في تقييم الأوراق المالية .

- التلاعب في تصنيف الاستثمارات وذلك عن طريق تصنيف المتداولة منها إلى طويلة الأجل عند انخفاض اسعارها السوقية .

1 نفس المرجع أعلاه ، ص 42.

- تخفيضات غير مبررة في مخصصات مؤونات تدني القيمة .

4-1- المخزونات : ويكون ذلك

- بتضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة (تدني القيمة) .
- التلاعب في أسعار تقييم المخزون أو التغيير الغير مبرر في طريقة تسعير المخزون مثلا من طريقة الداخل أولا الخارج اولاً FIFO إلى طريقة التكلفة المتوسطة أو العكس .

5-1- النقديات : وذلك من خلال

- عدم الافصاح عن البنود النقدية المقيدة .
- التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية .

6-1- الذمم المدينة (الحقوق)

- عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها .
- تضمين رقم حساب المدينين ذمما مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة .
- اجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة وذلك بمعاملة ذمم مدينة طويلة الأجل على أنها أصل متداول بقصد تحسين سيولة الشركة .

7-1- الموجودات الطارئة

- وذلك من خلال اثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من شروط تحققها مثل إثبات الايرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل اصدار الحكم فيه .

8-1- حقوق المساهمين :

وذلك من خلال

- اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري ، بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب باعتباره بندا من بنود سنوات سابقة .
- معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بالعملات الأجنبية في حقوق المساهمين بدلا من قائمة الدخل (جدول النتائج) .
- معالجة المكاسب التي تنشأ عن ترجمة البيانات المالية للشركات التابعة المعدة بالعملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل بدلا من معالجتها ضمن حقوق المساهمين .

1-9- الالتزامات الطويلة الاجل : وذلك من خلال

- الحصول على قروض طويلة الأجل بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة .
- اطفاء سندات قابلة للاستدعاء قبل موعد استحقاقها واطافة المكاسب المحققة إلى صافي الربح دون الإفصاح عنها ضمن البنود العادية .

1-10- الالتزامات المتداولة : وذلك من خلال

- عدم ادراج الاقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الاجل ضمن الالتزامات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة .
- تسدسد قرض طويل الاجل عن طريق الاقتراض قصير الاجل بقصد تحسين نسب السيولة .
- ممارسة بعض شركات المقاولات عملية تأجيل تثبيت الدفعات المقبوضة مقدما من قبل العملاء بقصد تحسين نسب الرفع المالي للشركة .

2- أساليب المحاسبة الإبداعية في بيانات جدول النتائج (قائمة الدخل)

تظهر أساليب المحاسبة الإبداعية في جدول النتائج من خلال العناصر التالية¹ :

1 مطر محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

1-2- المبيعات

- اجراء صفقات بيع صورية في نهاية العام ليتم الغاءها بعد ذلك في العام التالي .
- اجراء صفقات بيع حقيقية بشروط بيع سهلة .
- تسجيل بضاعة الأمانة المرسلة للوكلاء كمبيعات .

2-2- تكلفة البضاعة المباعة

- تغيير غير مبرر في الطريقة المتبعة تقييم المخزون مثلا من طريقة إلى أخرى .
- تأجيل اثبات فواتير مشتريات تتم في نهاية العام الجاري إلى العام التالي .

2-3- مصاريف التشغيل

- إجراء تغيير غير مبرر في طرق اهلاك الأصول الثابتة .
- استخدام معدلات أو نسب الاهتلاك والمؤونات بأقل أو أكثر من تلك المتعارف عليها في القطاعات الاقتصادية التي تدرج الشركة في إطارها .

2-4- البنود الاستثنائية والبنود العادية

- تضمين الأرباح التشغيلية مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو غير اعتيادية دون الافصاح عن طبيعة تلك البنود .
- دمج نصيب المنشأة الأم في أرباح المنشأة التابعة لها دون الافصاح عن ذلك .
- تعد قائمة الدخل من أكثر القوائم المالية التي تمارس بها أساليب المحاسبة الإبداعية لما لها من أهمية في إثبات ربح أو خسارة الشركة من خلال الشركة من خلال ما يدرج بها من إيرادات ومصروفات تتعلق بكافة الأنشطة التي تمارسها الشركة الشركة خلال الفترة المالية .

لذا يتم عرض الطرق والأساليب المستخدمة في القائمة على النحو التالي¹ :

- الطريقة الأولى : تسجيل الدخل بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك

حسب ما يعرف فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة فقط وليس قبلها ولكن وفق هذه الطريقة فإنه يتم الاعتراف محاسبيا ودفتريا بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة ، وضمن هذه الطريقة هناك خمسة أساليب سيتم شرحها كما يلي :

1- تسجيل الإيرادات والاعتراف بها في حين أن الخدمات المترتبة على عملية البيع لم تقدم بعد

إن تغيير أساليب الاعتراف بالدخل دفتريا في الوقت الذي لم يتم فيه تقديم الخدمة للزبون من شأنه أن يخفي العديد من المشكلات التي تواجهها الإدارة في بعض الفترات المالية .

2- تسجيل الإيرادات والاعتراف بها من قبل شحن البضاعة وقبل الموافقة عليها من قبل الزبون على الشراء

من المعروف محاسبيا أنه يتم إغلاق عملية البيع بعد شحن البضاعة وتسليمها من للزبون وضمن عدم ارجاعها لأي سبب كان ، إذ أن هناك بعض السلع تسمح قوانين السوق بإعادتها خلال فترة زمنية محددة إذا لم تنطبق عليها الشروط المتفق عليها، وعادة لا يتم الاعتراف بالإيراد خلال فترة زمنية محددة دون إغلاق عملية البيع نفسها التي نشأ عنها الإيراد، وهناك طريقتان لتسجيل الإيرادات قبل عملية الشحن ، الأولى تدعى نسبة الاكتمال، والثانية تدعى تقديم الفاتورة وتجميد تحقق الإيرادات ، ففي الطريقة الأولى يتم تسجيل الإيرادات خلال عملية الانتاج وقبل شحن البضاعة على الزبون حسب المرحلة التي تم الوصول إليها في عملية الانتاج أو تقديم الخدمة عند تسجيل القيد ، ويطبق هذا الأسلوب فقط في الشركات التي تستغرق فترات زمنية معينة مثل صناعة الطائرات وغيرها من الصناعات الشبيهة ، وكذلك إجراء البحوث طويلة الأجل، فمبلغ وكمية الإيراد المعترف به دفتريا في ظل استخدام أسلوب نسبة الاكتمال يتفاوت حسب مرحلة الانتاج التي تم التوصل إليها ، لذلك فهذا الأسلوب يخلق فرصا للتلاعب بالحسابات ، أما في الطريقة الثانية فإن الزبون يوافق على عملية الشراء على أن يتم دفع الثمن في المستقبل حيث تبقى البضاعة عند البائع حتى يتم شحن البضاعة إلى المشتري، وتكتمل عملية الشراء ويتم الدفع

1 عماد سليم الأغا ، مرجع سابق ، ص ص 90-91 .

ومن ثم تسجيلها محاسبيا ، اذ يتم التعامل مع الاجراءات التي سبقت عملية الشحن والدفع بطريقة ادارية بحتة دون قيود محاسبية .

3- تسجيل الإيرادات على الرغم من أن الزبون لم يلتزم بالدفع

لكي يتم الاعتراف بالإيراد يجب أن ينتقل العبء المالي من البائع إلى الزبون، ولكن التلاعب يظهر عندما يقوم البائع بتمويل الزبون من خلال تمديد شروط الدفع ، اضافة على وجود زبائن غير قادرين على الدفع، وتستخدم بعض الشركات هذا الاسلوب بهدف زيادة إيراداتها للسنة الجارية ، من خلال لجوئها إلى اقراض الزبائن بهدف شراء منتجاتها، وكذلك تمديد عمليات سداد ائمان البضاعة المباعة للفترات زمنية طويلة .

4- البيع لجهة قريبة هي ضمن مجموعة الشركة أو من شركائها الاستراتيجيين

تقوم بعض الشركات وبهدف زيادة إيراداتها لفترة مالية جارية ببيع بضاعة إلى شركات ترتبط معها بعلاقات استراتيجية أو جزء من مجموعتها، وينطبق هذا الأسلوب على الشركات التي تقوم بتنفيذ عمليات بيع مقابل عمليات شراء من الشركة نفسها .

5- تجميع الإيرادات

حيث تقوم بعض الشركات بزيادة إيراداتها من خلال تسجيل قيم اضافية زيادة على القيمة لفعالية ، وذلك بواسطة الاتفاق مع شركات أخرى تقدم سلعا أو خدمات مكملة ، إذ يتم تجميع ائمان السلع والخدمات مع بعضها البعض ، ومن ثم يتم الفصل بينهما لصالح الشركتين ، وفي حالة رغبة احدى الشركتين وبخاصة التي تقوم بعملية التحصيل بزيادة إيراداتها بشكل كبير فإنها تقوم بتسجيل كامل الإيرادات لسنة مالية معينة لحسابها ، ويستخدم هذا النوع من الممارسات بشكل كبير في شركات السياحة عندما تقدم مجموعة خدمات متكاملة تقدمها جهات متعددة .

- الطريقة الثانية : تسجيل دخل مزيف

وتتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة ، ويندرج تحت هذه الطريقة خمس أساليب¹ :

¹ عماد سليم الأغا، نفس المرجع السابق ، ص ص 93- 96.

1- تسجيل مبيعات ليس لها قيمة اقتصادية : يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب استخداما عندما ترغب الشركة في زيادة إيراداتها بأساليب ملتوية ، ويتمثل ذلك في اعداد جدول لمبيعات منتج معين لأحد الزبائن ، وهو غير ملتزم حتى تلك اللحظة بشراء السلعة او دفع ثمنها ، كذلك عقد اتفاقيات جانبية مع زبائن لتوريدهم بمنتجات معينة خلال فترات زمنية محددة دون الاتفاق على تفاصيل تسليمها ودفع قيمتها ، بمعنى أن الزبون لم يلتزم بالشراء وبالتالي تنفذ عملية البيع .

2- تسجيل النقد المستلم من عمليات الاقتراض باعتباره إيرادات : إن النقد المتسلم من البنوك التي يتم التعامل معها على شكل اقتراض يختلف عن النقد المستلم نتيجة عمليات بيع السلع والخدمات ، حيث ان النوع الاول يسجل في بند الالتزامات وعلى المنشأة إعادة تسديده ، بينما النقد المستلم نتيجة عمليات البيع فيتم التعامل معه باعتباره إيرادات .

3- تسجيل الدخل الاستثماري باعتباره إيرادات : إن أي دخل ناتج عن بيع موجودات أو اية عمليات استثمارية أخرى ، لا يتم التعامل معه باعتباره إيرادات إلا أن بعض الشركات التي ترغب في زيادة إيراداتها من خلال سنة مالية معينة تقوم بتسجيله كإيرادات .

4- تسجيل العائدات الناشئة عن مردودات المشتريات باعتبارها إيرادات : في بعض الحالات تقوم بعض الشركات بتسجيل العائدات الناجمة عن مردودات المشتريات باعتبارها إيرادات ، وذلك بهدف زيادة إيراداتها في سنة مالية معينة ، في حين أنه من المتعارف ان مردودات المشتريات قيود خاصة .

5- الاقرار بإيرادات غير حقيقية قبل عملية اندماج الشركات : تقوم العديد من الشركات بزيادة إيراداتها خلال عملية اندماج الشركات مع بعضها البعض ، من خلال توفر فرص للتلاعب بالإيرادات وتضخيمها اثناء عملية الاندماج ، لاسيما عندما تكون السنوات المالية للشركات المندمجة مختلفة ، اذ ترغب كل شركة بزيادة حصتها من الإيرادات قبل عملية الدمج .

- الطريقة الثالثة : زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة

تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة الشركة بزيادة إيراداتها خلال فترة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة ، وتتم ممارسة هذا النوع من التلاعب من خلال استخدام اربعة اساليب يمكن لادارة الشركة القيام بها ، وتعطي هذه

الممارسات صورة ايجابية عن ادارة الشركة من خلال زيادة ايراداتها وارباحها في الوقت الذي يكون فيه أداءها سيئا ،وعادة ما يتم التعامل مع هذا النوع من العائدات بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية ، وتمثل الأساليب الأربعة المستخدمة في إطار هذه الطريقة في ¹:

1- زيادة الأرباح من خلال بيع أحد الأصول بسعر عال يكون مسجلا لديها بسعر منخفض

ويستخدم هذا النوع عادة من قبل ادارات بعض الشركات لزيادة ايراداتها وبالتالي أرباحها لفترة زمنية محددة ، ويستند هذا الأسلوب الى أن هناك بعض الأصول مثل العقارات والأراضي والأسهم وغيرها يكون سعرها مرتفعا مقارنة مع سعرالشراء ، فتلجأ لبيعه بشكل مفاجئ لتغطية ضعف ايراداتها خلال تلك الفترة .

2- اعتبار عائدات الاستثمارات ايرادات تشغيلية

أشارت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما إلى ضرورة فصل عائدات الاستثمارات عن العائدات التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية ، إلا أن بعض الشركات التي تكون فيها عائداتها التشغيلية في سنة معينة منخفضة تقوم بخلطها مع العائدات الناجمة عن عائداتها الاستثمارية غير التشغيلية (كالأسهم والسندات) لتغطية ضعف أدائها التشغيلي .

3- تسجيل عائدات الاستثمار ومكاسبها باعتبارها تخفيضا للمصاريف التشغيلية

هناك حالات تجد إدارة الشركة نفسها بحاجة لتخفيض مصاريفها التشغيلية من خلال تسجيل عائدات الاستثمار ومكاسبه (ايرادات تشغيلية) باعتبارها تخفيضا لهذا النوع من المصاريف وهذه إحدى أساليب التلاعب التي يتم من خلالها زيادة الايرادات التشغيلية ، بواسطة تخفيض المصاريف التشغيلية .

¹ عماد سليم الأغا، نفس المرجع السابق أعلاه ، ص ص 96-98 .

4- ابتداء دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية

نجد احيانا بعض الشركات نفسها بحاجة على زيادة عائدات استثمارات محددة دون غيرها ، وبخاصة إذا كانت هناك عمليات تقدير لاستثمار ما أو نشاط معين مثل التخفيض الضريبي أو غيره ، لذلك تلجأ إلى إعادة تصنيف بعض الحسابات في الميزانية بطريقة تمكنها من تسجيل دخل لنوع محدد من الاستثمارات .

- الطريقة الرابعة : نقل المصروفات الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة

إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات ، حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة عن تنفيذ الأعمال تنقسم إلى قسمين ، الأول يؤدي تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الايجارات والرواتب والاعلانات ، وهذا النوع من المصاريف يتم خصمه مباشرة من الإيرادات ، أما النوع الثاني والذي يؤدي إلى منافع طويلة الأجل مثل المباني والآلات فيتم التعامل معها كأصول ويتم خصمها اهلاكها على مدى طويل الأجل ، وهناك خمسة أساليب ف إطار هذه الطريقة تتمثل فيما يلي¹ :

1- رسملة التكاليف التشغيلية وبخاصة تلك الناجمة عن تغييرات جديدة في المصاريف

ويتضمن هذا الأسلوب نقل المصاريف لفترات مالية مستقبلية ، حيث تجد بعض الشركات نفسها بحاجة لاختفاء مصاريف عالية ناجمة عن اهلاك اصل من الأصول ، أو حملة اعلامية ضخمة فيقوم برسملة هذه المصروفات .

2- تغيير السياسات المحاسبية ونقل النفقات الجارية على فترات مالية سابقة

يمكن هذا الأسلوب الادارة من معالجة مشكلات النفقات الجارية من خلال اخفائها كليا بترحيلها الى فترات مالية سابقة من خلال الاعلان عن تغيير سياستها المحاسبية المتعلقة بالمصاريف في الاسبوع الاخيرة من السنة المالية .

3- احتساب الاهلاك بشكل بطيء

من المعروف ان مصاريف اهتلاك الاصول يتم خصمها على فترات مالية يتم تحديدها وفقا لطبيعة كل اصل وحسب الطريقة التي تجدها الادارة مناسبة ، ولكن هذا الاسلوب يمكن المديرين من ابقاء هذه الاصول لاطول فترة

¹ عماد سليم الأغا، نفس المرجع السابق ، ص ص 98- 100

ممكنة ، ومن ثم زيادة قيمة الأصول المسجلة في الميزانية وتخفيض المصاريف المترتبة على الشركة لزيادة أرباحها لاسيما على عدم الإفصاح عن تغيير سياسات احتساب الاهتلاك .

4- التلاعب في تسجيل أو شطب الأصول التالفة

من المتعارف عليه أنه وعند تلف أي من الأصول المعمرة ، على الإدارة أن تقوم بتسجيل ذلك بشكل فوري وليس تدريجيا ، إلا أنه ولغايات إدارية بحتة تقوم بعض الشركات باستخدام هذا الأسلوب ، وبخاصة عندما لا تتناسب قيمة الأصل التالف مع قيمته الحقيقية ، لأن الاعتراف بالأصل التالف وتسجيله يؤدي إلى ظهور خسائر ، لذلك تنقيه الإدارة كأصل ، الأمر الذي يؤدي إلى تراكمه مع الزمن وتصبح قيمة الأصول غير حقيقية ، ومن شأن تراكم هذه الأصول الوهمية خلق مصاعب للشركة يمكن أن تؤدي إلى انهيارها .

5- تخفيض مخصصات الأصول : من المعروف أنه على الشركات القيام بتعديل قيم بعض أصولها لتعكس قيمتها الحقيقية ، لذلك تقوم الشركات ببناء مخصصات متنوعة ، بحيث يتم تعديلها في كل فترة مالية ، مثل حسابات مخصصات الاهلاك ومخصصات الديون المشكوك فيها الخ) ، ووفق هذا الأسلوب تقوم بعض الشركات بزيادة أرباحها من خلال الاستمرار بتخفيض هذه المخصصات بشكل مستمر وبشكل لا يتناسب والقيمة الحقيقية لهذه الأصول .

- الطريقة الخامسة : تخفيض غير ملائم للالتزامات

تقوم ادارة الشركات في بعض الأحيان لغايات خاصة بها بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات ، ولإجراء ذلك تستخدم عدد من الأساليب تتمثل في الآتي¹ :

1- التلاعب في تسجيل المصروفات وبعض الالتزامات على الشركة : يستخدم ها الأسلوب لزيادة الدخل لان عدم اثبات المصروفات والالتزامات يؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل .

2- تخفيض الالتزامات من خلال تغيير في سياسة تقدير بعض الحسابات

¹ عماد سليم الآغا، نفس المرجع السابق أعلاه ، ص ص 100-101

يستخدم هذا النوع من قبل بعض الشركات عاكسا المرونة في اختيار السياسات المحاسبية ، وبخاصة تلك المتعلقة بمنافع التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة الخاصة بالموظفين ، حيث يؤدي هذا التغيير إلى تخفيض الالتزامات والمصاريف وتقدير الحسابات .

3- تحرير ادخارات وتحويلها الى دخل

عادة ما تقوم الشركات بتأسيس حسابات ادخارية لأغراض التطوير والتحديث وغيرها من الاهداف ، وهو ما يمكنها في أوقات محددة من استخدامها لزيادة الدخل من خلال تحرير هذه الادخارات وتحويلها إلى دخل .

4- اختلاق خصومات وهمية : تلجأ بعض الشركات وبهدف تخفيض المصروفات وتضخيم الأرباح ، إلى تسلم تنفيذ خصومات وهمية من قبل الموردين ، وعادة ما يتم ذلك بالتعاون مع الموردين أنفسهم .

الطريقة السادسة : نقل الإيرادات إلى فترة مالية لاحقة

تهدف هذه الطريقة على تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة إليها أكثر إلحاحا ، وعادة تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة السنة الجارية ممتازة ، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون صعبة ، ومن المعروف محاسبيا أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية تحققت واكتسبت فيها ، وفي اطار هذه الطريقة يستخدم أسلوبان¹ :

1- انشاء حسابات ادخارية وتحريرها في فترات مالية لاحقة : تقوم بعض الشركات وعندما يكون أداؤها وإيراداتها أعلى من المتوقع ، بإنشاء حسابات ادخارية خاصة بهدف تحريرها وتحويلها مرة أخرى إلى حسابات الإيرادات في فترات مالية لاحقة يمكن أن يكون أداؤها فيها صعبا .

2- امتلاك إيرادات قبل اتمام عملية الدمج : تقوم العديد من الشركات بالاندماج مع بعضها البعض ، وتتم عمليات الدمج وفق شروط يتفق عليها الاطراف الراغبة بالاندماج ، تأخذ هذه الشركات فترة ومنية عادة ما تكون أشهراً لإتمام وتنفيذ عملية الاندماج الأمر الذي يوفر لأطراف الاندماج فرصا للتحويل على طرف أو أطراف أخرى من

¹ عماد سليم الآغا، نفس المرجع السابق، ص 102.

خلال امتلاكها لإيرادات يتم تحقيقها خلال فترة الاندماج ، وبالتالي يزيد حصتها المتفق عليها بين الأطراف المندمجة .

الطريقة السابعة : نقل المصروفات المترتبة عن الشركة في المستقبل إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة

تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركات اوقات صعبة ، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيزن أفضل ، بهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع ، وهناك ثلاثة أساليب تستخدم في اطار هذه الطريقة هي ¹ :

1- القيام بتضخيم مبالغ بنود معينة في اطار ترتيبات خاصة : حيث تقوم الشركات أحيانا بتضخيم المصروفات التشغيلية وتسجيلها في الفترة المالية الحالية ، مع أنها تخص أعمالا وخدمات مستقبلية .

2- الشطب الغير ملائم لتكاليف عمليات التطوير والتدريب أثناء عمليات الدمج : بحيث تقوم ادارات بعض الشركات بعدم تسجيل او شطب تكاليف عمليات التطوير والتدريب اثناء عمليات الدمج بهدف تحقيق أغراض خاصة لا يستطيع المراجعون اكتشافها أو تبريرها .

3- تسريع عملية تسجيل النفقات الاختيارية في لفترة الحالية : ويستخدم هذا الأسلوب في الأوقات التي تكون فيها الشركة قد حققت أهدافها المتوقعة للفترة المالية الجارية ، حيث تقوم الادارة بتسجيل بعض النفقات الخاصة بفترة مالية لاحقة في الفترة الحالية .

3- أساليب المحاسبة الإبداعية في بيانات قائمة التدفقات النقدية

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة ، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين والدارسين وغيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن

¹ عماد سليم الآغا، نفس المرجع السابق، ص ص 102-103 .

مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة ، وتظهر أساليب المحاسبية الإبداعية المستخدمة في بيان التدفقات النقدية كما يلي 1 :

- تصنيف النفقات التشغيلية : باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس ، وهذه الاجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية .
- دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وابعادها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية ، وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة .
- التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب ، وذلك من خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية ، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية ، أو إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية أي يتم خصم التأثيرات الضريبة لهذه البنود من التدفقات النقدية التشغيلية .
- بالنسبة للعمليات غير المكتملة ، حيث أنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية ، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات التشغيلية ، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها ، يتم اعتباره ناجماً عن نشاطات استثمارية ، لذلك وأثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية ، يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها من الدخل الصافي .
- التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة ، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسهماً تجارية ، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات تجارية أو غير جارية اعتماداً على فترة الاحتفاظ بها .

² ميساء سعد محمد أبو تمام ، مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحليلين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفق النقدي ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2013 ، ص 60.

4- أساليب المحاسبة الإبداعية في بيانات قائمة التغيرات في حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

تحدد قائمة تغيرات حقوق الملكية من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية السنة المالية إلى نهايتها ، ويتم الاعتماد على عرضها على أساس الاستحقاق وتتكون هذه القائمة من ثلاث عناصر¹ :

4-1- رأس المال المدفوع : وينقسم إلى رأس المال القانوني (القيمة الاسمية للسهم) و الرأس المال الصافي

علاوة أو خصم اصدار الأسهم) ، وينعرض رأس المال المدفوع إلى تغيرات تتمثل في زيادة رأس المال والناجمة عن استثمارات اضافية يقدمها المساهمون ، أو تخفيض رأس المال والناجم عن توزيعات من رأس المال بحيث يكون التوزيع من رأس المال المدفوع .

4-2- رأس المال المكتسب (الأرباح المحتجزة) : وتتمثل التغيرات التي تحدث في ثلاث مصادر ، تتمثل في

رصيد الأرباح المحتجزة أول الفترة المالية من تصحيح أخطاء سابقة وتوزيعات ارباح على المالكين والمساهمين وصافي الدخل الشامل .

4-3- رأس المال المحتسب : وتشمل التغيرات التي تحدث في ثلاث مصادر أيضا ، وتتمثل في مكاسب أو

وجميع بنود هذه القائمة معرضة لممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال اجراءات تغييرات وهمية في زيادة أو تخفيض عنصر من عناصر رأس المال .

المطلب الثاني : أساليب ممارسات المحاسبة الإبداعية عن طريق عملية الإفصاح

إن الإفصاح المحاسبي بمفهومه العام يعني " شمول البيانات المالية على كل المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدميها الصورة الواضحة والصحيحة عن الوحدة المحاسبية"¹ .

¹ محمد مطر ، الحلبي ليندا حسن ، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات العامة الاردنية ، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال ، التحديات ، الفرص ، الأفق المنعقد يومي 10-11 نوفمبر 2009 ، كلية الاقتصاد ، جامعة الزيتونة ، عمان ، الأردن . ص 15 .

حيث أنه يعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها ادارة الشركة في إعداد القوائم المالية وكذلك تحليلا للأرقام الاجمالية المعروضة بهذه القوائم .

والإفصاح الإبداعي يعد من مميزات المحاسبة الإبداعية، ويعرف كلا من "Matis , Vladu & Cuzdriorean" ، 2012 " أن الإفصاح الإبداعي هو عرض المعلومة المالية بأفضل صورة أو بأسوء صورة ممكنة وفقا لأهداف ودوافع الإدارة " ، ويرى كلا من Hildebrandt and Snyder ، أن الاطار المفاهيمي للإفصاح الإبداعي يتكون من مجموعة من العناصر وهي² :

- جعل المعلومة صعبة القراءة .
- استخدام لغة الاقناع لتأكيد الأداء المالي المفصح عنه .
- عرض الصورة الإبداعية المحرفة بكيفية ملفتة للانتباه بالنسبة للبنود المهمة .
- مقارنة أداء الشركة حسب اختيارها للبدائل التي تصور الاداء المالي الحالي بأفضل وجه ممكن .
- وكل واحدة من تلك العناصر تستند إلى الموضوعية والتحيز في نفس الوقت .

¹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ، الطبعة 1 ، ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1991 ، ص 322 .

² Dumitru Matis , Alina Beatrice Vladu & Dan Dacian Cuzdriorean . Creative disclosure , feature of creative accounting , Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica , Volume 14 (N° 1) , Romania , 2012 , pp 75-76 .

ويكون الإفصاح الإبداعي من خلال ¹ :

1- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة

إذ تتطلب قوانين وقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة أن تقدم الشركة علاوة على القوائم المالية المدققة تقريراً من مجلس الإدارة يستعرض فيه الموقف المالي و التشغيلي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها ، حيث أن الالتزام بمعايير المحاسبة في الإعداد والعرض والإفصاح بالقوائم المالية قد لا يكون كافياً في حد ذاته لإعطاء الصورة الكاملة عن الموقف المالي والتشغيلي للشركة.

2- عدم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتطلب معايير المحاسبة ، وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق الأوراق المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة فضلاً عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك جزءاً من الأسهم العادية لرأس مال الشركة ، فعدم كفاية الإفصاح عن تلك المعاملات قد يكون مؤشراً عن وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات ، وفي بعض الحالات يقوم المسؤولون بالشركات بتنفيذ معاملات تقييم غير عادلة (مغالى فيها) بين الشركة وشركاتهم الخاصة ، أو شركات أقاربهم ، ويستولون من خلال تلك المعاملات على أموال الشركة أو يحققون منافع خاصة على حساب الشركة والمساهمين فيها ، ولا يتم الإفصاح عن هذه المعاملات .

3- التلاعب في إعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية

تقوم بعض الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل نشر القوائم المالية ، وفي بعض البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة (مجمل الربح وصافي الربح) ومن المسميات صافي الربح قبل المصروفات غير العادية

¹ مصطفى حسن بسيوني السعدي ، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات ، المؤتمر الدولي لمهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة ، المنعقد يومي 4-5 ديسمبر 2007 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات العربية المتحدة ، ص32.

وصافي الربح قبل خصم مصروفات اهلاك الأصول الثابتة و الأصول الغير الملموسة ، وقد يترتب على ذلك التباس في سوق المال نظرا لأن الفرق بين قيمة الأرباح المعلنة بهذه المسميات وصافي الربح طبقا لقائمة الدخل قد يكون جوهريا .

المطلب الثالث: أهم المعايير المحاسبية الدولية التي تسمح باستغلال أساليب المحاسبة الإبداعية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم المعايير التي تحوي على ثغرات و التي من خلالها يمكن التغلغل لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية :

1- المعيار المحاسبي رقم (2) "المخزون"

يتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 "المخزون " وصف المعالجة المحاسبية للمخزون ، ويشكل أساس تحديد مبلغ التكلفة التي يجب أن يعترف بها كموجود في الميزانية العامة تحت اسم المخزون حتى يتم الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بها وذلك عندما يتم بيع ذلك المخزون¹ .

ونستخلص أهم الثغرات الموجودة بهذا المعيار والتي تسمح باستخدام اساليب المحاسبة الإبداعية في :

عند إعداد القوائم المالية يتطلب هذا المعيار تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق إيهما أقل وعند انخفاض المخزون عن مبلغ التكلفة يتم الاعتراف بالفرق كمصروف انخفاض أسعار المخزون ويعترف به في قائمة الدخل ، وبالتالي تحديد قيمة هذا الانخفاض تكون لدى المحاسب الحكم الشخصي والخبرة في التقييم . وكذلك هناك حرية الاختيار للمحاسب لطريقة تقييم المخزون بطريقة الوارد أولا الصادر أولا أو طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة ، وبالتالي تتأثر تكلفة المبيعات وتكلفة المخزون اخر المدة وكذلك صافي الأرباح .

2- المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) " السياسات المحاسبية ، والتغيرات في السياسات المحاسبية والأخطاء

¹ ابو نصار ، محمد حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ، الجوانب النظرية والعلمية ، الطبعة الثالثة، مطبعة دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص ص 71-72.

تتمثل السياسة المحاسبية في القواعد والطرق والإجراءات المحاسبية التي يستعين بها المحاسب في تسجيل المعاملات وإعداد القوائم المالية ، ونظرا لتعدد بدائل السياسة المحاسبية يقع على عاتق الإدارة مسؤولية تحديد السياسة المحاسبية التي تتلاءم و ظروف الشركة ، وقد تقوم الشركة في بعض الأحيان بإحداث تغيير أو أكثر في سياساتها المحاسبية المتبعة في السنوات السابقة¹ .

ويهدف هذا المعيار إلى زيادة شفافية وموثوقية البيانات المنشورة في القوائم المالية ، وجاء هذا المعيار بثلاث موضوعات رئيسية وهي أسس اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية لذلك ، والمعالجة المحاسبية للتغير في التقديرات المحاسبية ، وأخيرا تصحيح أخطاء المدة السابقة² .

وأهم الثغرات التي تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في هذا المعيار

هناك خيار في يد المحاسب عند التغيير في التقديرات المحاسبية وفي السياسات المحاسبية، ومن هنا يمكنه التلاعب بالتقديرات المحاسبية في حالات كثيرة مثل تقدير العمر الانتاجي للمعدات والممتلكات ، وتقدير في التدفقات النقدية ، وتقدير في قيمة الديون القابلة للتحقق ، وتقدير في مخصصات توزيع تكلفة الموجودات الثابتة على أعمارها الانتاجية المقدره ، الإيرادات المستحقة ، وتقدير في الضرائب المؤجلة ، وتقدير في خسائر عقود المقاولات تحت التنفيذ للمشروعات ، ... الخ³ .

ومن هنا يمكن للمحاسب أن يعطي التقديرات المحاسبية بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة الشركة وكل ذلك لتحقيق رغبة الإدارة وتحقق أهدافها ، ومن هنا تظهر تلك الثغرات في هذا المعيار التي تسمح للمحاسب باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية .

1 الشيرازي ، عباس مهدي ، مرجع سابق ، ص 101.

2 ابو نصار ، محمد حميدات ، مرجع سابق ، ص 133-134 .

3 حلس ، سالم عبد الله ، التقديرات المحاسبية والمشاكل الناجمة عن استخدامها وموقف مراجع الحسابات الخارجي المستقل منها ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد 24/3 ، عدد 69 ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2002.

3- المعيار الدولي رقم 18 " الاعتراف بالإيراد "

عرف هذا المعيار الايراد بأنه " التدفقات الداخلة الاجمالية من المنافع الاقتصادية خلال المدة ، والناشئة عن الأنشطة العادية للمنشأة عندما تتجم عنها زيادات في حقوق الملكية عدا تلك الزيادات المتعلقة بمساهمات اصحاب حقوق الملكية " 1

ويتم الاعتراف بالإيراد عند توفر شرطين أساسين ، هما²:

- تدفق المنافع الاقتصادية للشركة .
 - امكانية قياس هذه المنافع بموثوقية .
- والثغرات الموجودة في هذا المعيار هي :

حيث أنه يتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى الوحدة الاقتصادية ، ويكون من الممكن قياس هذه المنافع بشكل موثوق ، ومن هنا بإمكان المحاسب الاستفادة منها ، أي يأجل الاعتراف بالإيرادات التي يتوقع حصولها ومن المحتمل تحقيقها إلى المدة التي تحققها بشكل فعلي من قبل الوحدة الاقتصادية ، وايضا بإمكان المحاسب الاستفادة من الفجوات الموجودة في القياس والاعتراف بالإيراد ، وذلك من خلال تأجيل الاعتراف به من مدة إلى مدة اخرى وهذا للحصول على المنفعة لإدارة الشركة .

4- المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 " تكاليف الاقتراض "

¹ القاضي، حسين وحمدان ، مأمون ، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الثانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 255 .

² الجعارات ، خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007- IAS/IFRS ، الطبعة الأولى ، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص 473 .

يعالج هذا المعيار الفوائد البنكية التي تتحملها الشركة للحصول على قروض لتمويل شراء أو إنتاج أو انشاء موجودات تحتاج إلى مدة زمنية . ويهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض ،حيث يتم اعتبار تكاليف القروض التي تخصص مباشرة للاستغلال كمصاريف ، ولكن تكاليف القروض التي تخصص لإنتاج أو انشاء موجود (استثمار) طويل الأجل كتكاليف ترسمل وتنسب إلى تكاليف الانشاء ولا تعالج كمصرف¹ .

وأهم ثغرة تسمح باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية هي :

بما أن " الفائدة المدفوعة على عمليات الاقتراض من البنوك بما في ذلك حسابات السحب على المكشوف والاقتراض قصير و طويل الاجل " كلها تكاليف اقتراض فان المحاسب بإمكانه الاستفادة من هذه الثغرة و اعتبار مثلا تكاليف الاقراض لإنشاء استثمار لمدة طويلة كمصرف والعكس يمكن انساب تكاليف الاقراض من أجل الاستغلال إلى تكاليف ترسمل وتسد إلى تكلفة انشاء الاستثمار .

أي بمعنى آخر ترك قدر كبير من البدائل في معالجة تكاليف الاقتراض مصرف يحمل على الدورة التي تم فيها أو رسمة تكاليف الاقتراض .

5- المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) " انخفاض قيمة الأصول

جاء هذا المعيار لبيان الاجراءات التي تطبقها الشركة لضمان تسجيل موجوداتها بما يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد ، ويكون الموجود مسجلا بما يزيد عن مبلغه القابل للاسترداد إذا كان مبلغه المسجل يزيد عن المبلغ الذي يتم استرداده خلال استعماله أو بيعه ، وغذا كان الحال كذلك يوصف الموجود بانه انخفضت قيمته ، ويتطلب المعيار من الشركة الاعتراف بخسارة الانخفاض ، وكذلك تحديد إفصاحات معينة للموجودات التي انخفضت قيمتها . وبموجب هذا المعيار يجب على الشركة بيان الاجراءات التي تتبعها لضمان تسجيل قيمة موجوداتها بما لا يزيد

1 جربوع، يوسف محمود وحلس، سالم عبد الله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص 342 .

عن قيمتها القابلة للاسترداد وهي " صافي سعر بيع الموجود او قيمة استخدامه ايهما اكبر " ، و هنا بإمكان المحاسب أن يستفيد من تلك الاجراءات التي يجب ان يتبعها لضمان تسجيل قيمة موجوداتها¹.

6- المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) " التثبيتات المعنوية "

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للموجودات غير ملموسة ويحدد كيفية قياس المبلغ المسجل لهذه الموجودات ويتطلب إفصاحات معينة بشأنها .

ومن أمثلة هذه الموجودات ما يلي: العلامات التجارية ، عناوين النشر ، برامج الحاسوب ، الرخص والامتيازات، حقوق الملكية الصناعيةالخ².

ومن هنا يمكن للمحاسب أن يستغل هذا المعيار لتقدير وتسجيل الموجودات الغير ملموسة .

ملاحظة : معظم معايير IFRS تستخدم القيمة العادلة و هذا ما يشكل صعوبة ومشاكل عند تقدير القيمة العادلة في حالة وجود أسواق غير نشطة ، لأنه في حالة وجود أسواق غير نشطة يتم اللجوء على طرق تقديرية مثل طريقة صافي القيمة الحالية المتوقعة للأصل.

المبحث الثالث: المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية وإجراءات الحد منها

يتم تناول هذا المبحث لمعرفة المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية وإجراءات الحد منها

المطلب الأول : المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية

تعرف أخلاقيات المهنة حسب الشميمري و العريفان ، 2008 ، على أنها " نظام المبادئ الأخلاقية وقواعد الممارسة التي اصبحت معيارا للسلوك المهني القويم " ، فلكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتنامت تدريجيا مع الزمن إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبيا وقانونيا ، ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى وضع أنظمة لممارسة

1 حماد، طارق عبد العال، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعي ، الاسكندرية، 2006 ، ص 839.

2 حماد ، طارق عبد العال، نفس المرجع أعلاه ، ص 959 .

المهن المختلفة منها المحاسبة، بحث تتضمن هذه الأنشطة الأسس و الواجبات والحقوق و المحظورات التي يجب التقيد بها عند ممارسة عمل مهني محدد. فإدارة المؤسسة لن تعتمد على مدى التزام العاملين بأخلاقيات العمل بناء على قناعتهم الشخصية بل هي بحاجة لأن تلزمهم بذلك كجزء من متطلبات العمل ، وعلى ذلك فإن الممارسات غير الأخلاقية للمحاسب تتبع من ذاته أولاً ، ومن مدى التزامه بأخلاقيات المهنة من قبل المؤسسة التي ينتمي إليها ، لذلك فإنه من الضروري تحديد ما هو غير اخلاقي في عرف المؤسسة لكي يلتزم به الجميع¹.

والمداخل النظرية لعلم المحاسبة لها جانب أخلاقي يركز على ثلاثة مبادئ أخلاقية وهي:

- **العدالة** : وتعني أن يكون هناك معايير وأسس عادلة للمعاملة بين الأطراف .
- **الصدق** : وتعني المطابقة الحقيقية .
- **عدم التحيز** : وتعني القيام بإعداد التقارير المحاسبية بطريقة تخدم جميع فئات المستخدمين دون تغليب فئة على حساب الفئات الأخرى .

والتساؤل المطروح عما إذا كان المحاسب وهو يقوم بإبتداع الأرقام والبيانات المالية قاصداً بذلك مخادعة الآخرين على خلاف أخلاقيات مهنة المحاسبة أم أنه يقوم بذلك بدافع المحافظة على مصالح المؤسسة التي ينتمي إليها ؟

والاجابة هي يعتبر سلوكاً مهنياً لا أخلاقياً كل خروج للمحاسب عن مقتضيات الأمانة وأداء مهامه بالشكل الذي يخل بالثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية لتلك القوائم ، كالتزوير أو تغيير السجلات أو الاختلاس ، حذف أو إلغاء نتائج العمليات من السجلات ، تسجيل عمليات وهمية عدم الارتباط السليم بالقواعد المحاسبية وغيرها ، سواء لمنفعة خاصة أو بهدف الانحياز لمصلحة طائفة بعينها عند إعداد وعرض المعلومات المفصح عنها بما

¹ منيرة الشميمري ، فاطمة العريفان ، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة ، الكويت، 2008 ، ص 36 .

يتعارض مع اعتبارات الموضوعية والاستقلال المهني ، فمجرد استخدام معيار التعمد بما يحمله من نوايا سيئة يمكننا الحكم على الجانب الأخلاقي لأي تصرف أو ممارسة من جانب الإدارة¹.

و لقد أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أساليب الانهيارات التي حدثت إلى وجود خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق ، ومن الناحية الأكاديمية فقد أشار الباحثون إلى الآثار السلبية لاتباع أساليب المحاسبة الإبداعية ، أما على المستوى التنظيمي والتشريعي فقد اهتمت العديد من الجهات التشريعية والمهنية بأساليب المحاسبة الإبداعية وأصدرت العديد من القوانين للتصدي لممارسات المحاسبة الإبداعية ، كما دفع لجان اصدار المعايير المحاسبية إلى إعادة النظر في مدى صلاحية وفعالية معايير المحاسبة للتصدي لتلك الممارسات .

ولهذا فإن ممارسات المحاسبة الإبداعية يمكن اعتبارها سلوكا لا أخلاقيا لما لها من مخالفات جسيمة ينتهجها المحاسبين في مهنتهم ، وذلك لتحقيق غايات واهداف معينة تستفيد منها فئة معينة على حساب باقي الفئات المستفيدة داخل وخارج الشركة ، مع العلم أن الاستفادة قد تكون فورية وقصيرة الأجل وستعود بالإساءة الكبيرة والتي لا تحمد عقباها لاحقا على تلك الفئة وباقي اصحاب المصالح ، لهذا يجب التصدي لهذه السلوكيات والممارسات حتى يتم الحصول على بيانات مالية على قدر عال من الشفافية والموثوقية .

المطلب الثاني : اجراءات الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تعد مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات محاولة الحد منها ،

¹ عبد الرحمان المخيزم ، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة

على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة ، الكويت، 2008، ص22

وفيما يلي عرض لأهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالاتي¹ :

1- اتجاه مجلس المعايير المحاسبية الدولية

عندما قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها ، وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية IFRS، كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط أهمها² :

- التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية US GAAP .
- تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوروبي على غرار توحيد العملة الأوروبية .
- الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .
- الحد من بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت احد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية.

¹ علي محمود الخشاوي ، محسن ناصر الدوسري ، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها ، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع القطاعات ، ديوان المحاسبة ، الكويت ، 2008 ، ص 4 .

² علي محمود الخشاوي ، محسن ناصر الدوسري ، نفس المرجع أعلاه ، ص 14

ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية أدرج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات :

- العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة

- إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح ان هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار .

- العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة الى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد ان يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .

- إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير الى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار .

2- الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية

ويتم ذلك عن طريق ما يلي¹ :

¹ علي محمود الخشاوي ، محسن ناصر الدوسري ، مرجع سابق ، ص 13.

- سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ .
- أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية " الثبات " ، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت ، وهنا تجدر الإشارة الى ان لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية ، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

3- تفعيل دور مراجع الحسابات

ويكون ذلك من خلال¹ :

- التركيز على استقلالية وكفاءة المراجع الخارجي والداخلي .
- تصميم خطة مهام مكتوبة يكون من أهم أهدافها الكشف عن المحاسبة الإبداعية بوسائلها المتعددة .
- تقييم تقرير المدقق الخارجي لمرة واحدة على الأقل سنويا ، ومناقشة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية مع كل من الادارة والمراجع المستقل ، بما في ذلك التطرق للآليات المتبعة من قبل الادارة في عملية الإفصاح ن ومناقشة المواضيع المتعلقة بالدخل والآلية المتبعة من قبل الادارة في اختيار شكل ونوع تقديم القوائم .

¹ منيرة الشميمري ، فاطمة العريفان ، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة ، الكويت ، 2008 ، ص38 .

- اختيار مكاتب تدقيق ذات كفاءة ومصداقية عالية ، حيث أن المراجع الكفاء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها ، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية .

4- تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية

ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص ، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة¹.

5- تفعيل دور أخلاقيات الأعمال

ويكون ذلك عن طريق التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ، ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب ان يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد².

6- تفعيل دور حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل تحكمه مبادئ وآليات رقابية داخلية وخارجية من أهم الوسائل التي يمكن أن تشكل خطا دفاعيا للحد من ظاهرة المحاسبة الإبداعية والآثار التي تترتب عنها³.

¹ علي محمود الخشاوي ، محسن ناصر الدوسري ، مرجع سابق ، ص 13.

² نفس المرجع السابق أعلاه، ص 13

³ نفس المرجع السابق أعلاه، ص 13

خلاصة الفصل

من خلال دراسة هذا الفصل تم استخلاص أن المحاسبة الإبداعية هي شكل من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية، بحث يقوم من خلالها المحاسب باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين، المبادئ والمعايير المحاسبة لتحريف البيانات المالية وإظهارها في غير صورتها الحقيقية ويستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب وهذا لتحقيق أهداف الإدارة ، في حين تعتبر هذه الممارسة من جانبه ايجابية أما من ناحية أخلاقيات الأعمال فهي سلبية . وما يلاحظ أن هذه الممارسات من الصعب اكتشافها بسهولة ولكن تسعى جهات مختلفة لاكتشافها ووضع أساليب وتقنيات للحد منها .